المناهج الإجرائية (المنهج التاريخي- المنهج الإحصائي – المنهج التجريبي)

ج-المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل[1]، فهو يقوم على مجموعة من الطرق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي، بكل تفاصيله وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها[2].

خطوات المنهج التاريخي :

1-اختيار موضوع البحث وتحديده، وذلك على ضوء اختيار مشكلات البحوث، مع الأخذ بعين الاعتبار أبعاد جديدة تتعلق بالمكان والزمان الذي حصلت فيه الظاهرة، أو تم فيه الحدث التاريخي، بالإضافة إلى نوع الأنشطة التي تضمنها والأشخاص الذين تناولهم[3].

2-البحث عن الوثائق الكافية أو الممكن إيجادها والمتعلقة بحادث من الأحداث التاريخية، سواء كانت حدثا تاريخيا، أو كتابا يراد نشره، أو صيغة دبلوماسية، أو عقدا، وبصفة عامة أي شيء يراد استرداده تاريخيا، سواء كان من المصادر الأولية مثل الآثار والوثائق، أو مصادر ثانوية تتضمن معلومات نقلت أو كتبت من المصادر الأولية.

3-النقد: و هو يقوم على الاستدلال والاستقراء، اللذين سبقا دراستهما، لمختلف الوثائق التي تم جمعها سواء كانت آثارا و أشياء مصنوعة، أو آثارا كتابية، وقد يكون النقد خارجيا بهدف التأكد من صدق الوثيقة أو الأثر، كما قد يكون النقد داخليا بهدف التأكد من حقيقة المعاني والمعلومات أو البيانات التي تشتمل عليها الوثائق التاريخية.

4-صياغة الفرضيات وتركيب الوثائق المختلفة التي تم الحصول عليها والتحقق منها، بهدف تفسير الأحداث والظواهر، و تأكيد الحقيقة التاريخية[4].

---

[1] فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص. 215.

[2] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 182.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص. 108.

5-استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث، يلخص فيه الباحث الحقائق والنتائج التي تم التوصل إليها في قالب علمي موضوعي ومجرد[5].

مجالات استعمال المنهج التاريخي في العلوم القانونية

يعتبر المنهج التاريخي وسيلة لدراسة تطور ظواهر و أحداث الحياة الاجتماعية، وتعقب مسارها، منذ أن حدث في الماضي إلى غاية تاريخ الانتهاء من إعداد الدراسة التاريخية، حيث يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة، من مراحل تطور الظاهرة المدروسة، ويتيح معرفة تطورات المشكلات وحلولها سابقا، وإيجابيات وسلبيات هذه الحلول، وتقديم الذاكرة الجماعية.

بناء على ذلك، يسهل المنهج التاريخي للباحث القانوني:

1- الكشف عن الحقائق التاريخية، والنظم والأصول، والمدارس، والنظريات والقواعد القانونية، والإدارية والتنظيمية، مثلا معرفة جذور ومبادئ وأحكام نظريات العقود والمسؤولية، البطلان، المركزية واللامركزية الإدارية، والوظيفة العامة...إلخ.

2- يساهم في إجراء المقارنات بين مختلف النظم القانونية على مر الزمن، لإدراك الأفضل والأنسب للمجتمع في الوقت الحاضر[6]، ورسم معالم المستقبل والتنبؤ به، عن طريق تتبع المراحل التي مر بها القانون وأسباب تطوره أو تغيره[7].

3-إثبات واكتساب الحقائق القانونية التاريخية بطريقة علمية، موضوعية وجردة ودقيقة، عن طريق تأصيل وإثبات و تأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية، وتقسيمها وتحليلها تاريخيا، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول حقيقة تاريخية[8].

4-يلجأ القاضي إلى المنهج التاريخي، للوقوف على حقيقة النص القانوني، الواجب التطبيق على النزاع المعروض، في حال غموضه.

---

[4] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، سنة 1977، ص. 183 ومايليها.

[5] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، نفس المرجع، ص. 115.

[6] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص. 136.

[7] رشيد شميشم، المرجع، المرجع السابق، ص. 174.

[8] فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص. 216.

فهو إذن، منهج يعتمد على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من أجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر[9].

د- المنهج الإحصائي

يعتبر الإحصاء علم يهتم بالمعلومات والبيانات، حيث يهدف إلى تجميعها وتبويبها وتحليلها واستخلاص النتائج منها و تعميمها، واستخدامها في اتخاذ القرارات، في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والقانونية، لأنه وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل في كافة الميادين، لم تعد البحوث العلمية تقتصر على مجرد عرض المشاكل ودراسة الظواهر، تحديد أسبابها، واستخلاص النتائج واتخاذ القرارات بطريقة سطحية مجردة، بل أصبحت تستخدم طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية، وذلك لتحديد الخصائص وإبراز الاتجاهات العامة في الظواهر الاجتماعية والإدارية، وتحليل العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين الظواهر على أساس موضوع غير متميز[10].

إذن فالمنهج الإحصائي هو استخدام الإحصاء في البحث العلم.

طرق استخدام المنهج الإحصائي في البحث العلمي

يتم استخدامه إما عن طريق التحليل الإحصائي الوصفي أو عن طريق التحليل الإحصائي الاستدلالي.

1-التحليل الإحصائي الوصفي وهو يهتم بالوصف الرقمي لمجتمع معين، دون غيره.

2-التحليل الوصفي الاستدلالي وهو يتضمن عملية المعاينة، بمعنى اختيار جماعة صغيرة تمثل المجتمع الكبير، على أن تكون النتائج النهائية تقريبية، وليست مطلقة.

بالتالي، تساعد طرق الإحصاء البحث على تحليل البيانات ووصفها وصفا أكثر دقة، كما تساعد على حساب الدقة النسبية للقياسات والنتائج التي يتم الحصول عليها[11].

خطوات المنهج الإحصائي

---

[9] صالح طليس، المرجع السابق، ص. 44.

[10] مهدي محمد القصاص، مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي، جامعة المنصورة، مصر، 2007، ص. 3، 4.

[11] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، سنة 1996، ص. 160.

1-تحديد المشكلة موضوع البحث

2-جمع البيانات الإحصائية من المجتمع

3-ترجمة هذه البيانات خط جداول أو منحنيات أو أعمدة بيانية لتثبيت وضع الظاهرة الإحصائي

4-تصنيف البيانات

5-استخلاص النتائج القابلة للتعميم[12].

أهداف المنهج الإحصائي في إعداد البحوث العلمية

1-توفير الطرق والكيفيات لوصف الظاهرة وصفا دقيقا

2-يساعد المنهج الإحصائي على تحديد وضبط طرق التفكير

3-يساعد الإحصاء على تلخيص النتائج في جداول أو بيانات أو منحنيات

4-يساعد الإحصاء على استخلاص النتائج العامة

5-يمكن من تحليل بعض العوامل السببية في وحدوث الوقائع المعقدة[13].

مجالات استعمال المنهج الإحصائي في العلوم القانونية

أصبحت العلوم القانونية في الوقت الحاضر تقترب كثيرا من العلوم الدقيقة، بفضل لغة الأرقام التي ساعدتها على التخلي على طابع المرونة والنسبية التي طالما كانت محل انتقاد من قبل الفقهاء، و بما أن الهدف الأساسي من دراسة العلوم القانونية هو ضبط السلوك الإنساني على نحو يستقيم مع ما يجب أن يكون، كان لا بد على الباحث القانوني القيام بعملية جمع المعلومات الميدانية بكافة الطرق المنهجية المتاحة، لاسيما المنهج الإحصائي، الذي يوفر له أدوات رياضية يستطيع من خلالها ترجمة

---

[12] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 184.

[13] حلمي المليجي، مناهج البحث في علم النفس، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2001، ص. 106.

وتحويل العبارات الهشة مثل : كثيرا ما، في غالب الأحيان، و قليلا ما، إلى أرقام، أين تكون المعطيات أكثر دقة، فتنعكس إيجابا على نتائج البحث القانوني، وتضفي عليها طابع الدقة[14].

ه-المنهج التجريبي

هو المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء كانت خارجة عن النفس أو باطنية فيها، لنفسرها بالتجربة، دون الاعتماد على مبادئ وقواعد المنطق الصورية وحدها[15].

بناء على ذلك، يقوم المنهج التجريبي على فكرة الاحتكام إلى الوقائع دون العقل، فإذا كان هناك موقفان متشابهان تماما من جميع النواحي، ثم أضيف عنصر معين إلى أحد الموقفين دون الآخر، فإن أي اختلاف بين الموقفين بعد ذلك، سيكون حتما بسبب وجود ذاك العنصر المضاف؛

كذلك، في حالة تشابه الموقفين، وحذف عنصر معين من أحدهما دون الآخر، فإن أي اختلاف يظهر بين الموقفين سيكون حتما بسبب غياب ذاك العنصر؛

يسمى هذا العنصر المتغير الذي يتحكم به عن قصد في التجربة بالمتغير المستقل أو التجريبي، أما نوع السلوك أو الفعل الناتج عن المتغير المستقل، فيسمى بالمتغير التابع أو المتغير المعتمد[16].

خطوات المنهج التجريبي

1-ملاحظة الظواهر أو الوقائع الخارجة عن العقل حيث تمكن التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها

2-صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها

3-وضع تصميم تجريبي يحتوي على جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها، وقد يتطلب ذلك اختيار عينة تمثل مجتمعا معينا، تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة، تحديد العوامل غير التجريبية وضبطها، تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة، والتأكد من صحتها، القيام

---

[14] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص. 185.

[15] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص. 128.

[16] صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص. 118.

باختبارات أولية استطلاعية بغية استكمال النواقص والقصور الموجودة في الوسائل والمتطلبات أو في التصميم التجريبي، تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والفترة التي تستغرقها.

4- القيام بالتجربة المطلوبة

5- تنظيم البيانات وتحديدها بشكل يؤدي إلى تقدير جيد وغير متحيز

6-تطبيق اختبار دلالة مناسب، لتحديد مدى الثقة في نتائج التجربة والدراسة[17].

مجالات استعمال المنهج التجريبي في العلوم القانونية

تعتبر العلوم القانونية ميدان أصيل لاستخدام المنهج التجريبي في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية القانونية، الإدارية والتنظيمية، دراسة موضوعية وعلمية بهدف استخراج الفرضيات والوصول إلى المبادئ والنظريات والقوانين العلمية، واستخدامها لتحقيق المصلحة العامة[18].

---

[17] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص. 120، 121.

[18] حسين فريجة، المرجع السابق، ص. 69.